مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة في قواعد تنازع الاختصاص القانوني

The Role of Arbitral Justice in Developing Modern Conflict of Laws Rules within Jurisdictional Conflict Frameworks

بحث مقدم من قبل
م.م. رويد هشام صالح / الجامعه المستنصرية

الخلاصة .
يتناول هذا البحث دراسة الدور الذي اضطلع به قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة، ولا سيما في مجال تنازع الاختصاص القانوني، في ظل تصاعد أهمية المنازعات ذات العنصر الأجنبي. ويهدف البحث إلى بيان الكيفية التي أسهم بها التحكيم، من خلال طبيعته المرنة واستقلاله النسبي عن القضاء الوطني، في إعادة صياغة المفاهيم التقليدية للاختصاص القضائي، وتجاوز الجمود الذي يميز قواعد الإسناد الوطنية. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي والمقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية والفقهية، ومقارنة دور قضاء التحكيم بدور القضاء الوطني في معالجة مسائل تنازع القوانين وتنازع الاختصاص. وتوصل البحث إلى أن قضاء التحكيم أصبح فاعلًا أساسيًا في تطوير قواعد الاختصاص، من خلال تكريس مبدأ سلطان الإرادة، واعتماد القواعد الموضوعية والقواعد العابرة للحدود، فضلاً عن الحد من حالات التنازع الإيجابي والسلبي للاختصاص. ويخلص البحث إلى أن التحكيم الدولي يمثل أداة قانونية حديثة تسهم في تحقيق الاستقرار والفعالية في العلاقات القانونية الدولية.
الكلمات المفتاحية : قضاء التحكيم – تنازع القوانين – تنازع الاختصاص – التحكيم الدولي – سلطان الإرادة – القواعد الموضوعية.

Abstract
This research examines the role of arbitral justice in developing modern conflict of laws rules, particularly in the field of jurisdictional conflicts, in light of the growing importance of disputes involving foreign elements. The study aims to clarify how arbitration, through its flexible nature and relative independence from national courts, has contributed to reshaping traditional concepts of judicial jurisdiction and overcoming the rigidity of national conflict-of-law rules. The research adopts an analytical and comparative approach by examining legal texts and doctrinal opinions, and by comparing the role of arbitral tribunals with that of national courts in addressing issues of conflict of laws and jurisdiction. The study concludes that arbitral justice has become a key factor in developing jurisdictional rules by reinforcing the principle of party autonomy, adopting substantive rules and transnational norms, and reducing both positive and negative conflicts of jurisdiction. The research ultimately finds that international arbitration represents a modern legal mechanism that enhances stability and efficiency in international legal relations.
Keywords : Arbitral Justice – Conflict of Laws – Jurisdictional Conflict – International Arbitration – Party Autonomy – Substantive Rules.

المقدمة

أدى التطور المتسارع في العلاقات القانونية ذات الطابع الدولي، ولاسيما في مجالات التجارة والاستثمار والعقود العابرة للحدود، إلى تزايد المنازعات التي تتداخل فيها عناصر قانونية متعددة، الأمر الذي أفرز إشكاليات معقدة تتعلق بتنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي. وفي ظل هذا الواقع، لم تعد القواعد التقليدية لتنازع القوانين والاختصاص قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والقانونية الحديثة، مما استدعى البحث عن آليات بديلة وأكثر مرونة في حسم هذه المنازعات. ويُعد قضاء التحكيم من أبرز هذه الآليات، إذ أثبت فعاليته في معالجة المنازعات الدولية، من خلال ما يتمتع به من استقلالية ومرونة وسرعة في الفصل، فضلاً عن قدرته على تطوير حلول قانونية تتجاوز أحيانًا القيود التي تفرضها التشريعات الوطنية. وقد أسهم قضاء التحكيم، من خلال قراراته واجتهاداته، في إرساء قواعد مستحدثة في مجال تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القانوني، سواء عبر توسيع نطاق مبدأ سلطان الإرادة، أو من خلال تبني قواعد موضوعية بديلة عن قواعد الإسناد التقليدية.وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة، وبيان مدى تأثيره في إعادة صياغة مفهوم الاختصاص القانوني في المنازعات ذات العنصر الأجنبي.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول أحد أبرز الإشكاليات القانونية المعاصرة، والمتمثلة في تداخل قواعد تنازع القوانين مع قواعد تنازع الاختصاص في ظل توسع اللجوء إلى التحكيم، ولاسيما التحكيم الدولي. كما تتجلى أهمية البحث في إبراز الدور العملي لقضاء التحكيم في تطوير القواعد القانونية، وعدم اقتصاره على كونه وسيلة بديلة لحل النزاعات.

أما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت بشكل متكامل دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة، إضافة إلى الأهمية العملية للموضوع بالنسبة للقضاة والمحكمين والباحثين القانونيين، فضلاً عن ارتباطه الوثيق بالتطورات الحديثة في القانون الدولي الخاص.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى إسهام قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة، وما أثر ذلك في قواعد تنازع الاختصاص القانوني؟

تساؤلات البحث

يتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. ما الأساس القانوني لدور قضاء التحكيم في مجال تنازع القوانين؟
2. كيف أسهمت اجتهادات المحكمين في تجاوز قواعد الإسناد التقليدية؟
3. ما أثر قضاء التحكيم في إعادة تحديد الاختصاص القضائي بين القضاء الوطني والتحكيم؟
4. إلى أي مدى يمكن اعتبار قضاء التحكيم مصدرًا غير مباشر لتطوير قواعد تنازع الاختصاص؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

1. بيان المفهوم القانوني لقضاء التحكيم وطبيعته في المنازعات الدولية.
2. توضيح دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة.
3. تحليل أثر التحكيم في تحديث قواعد تنازع الاختصاص القانوني.
4. إبراز الاتجاهات الحديثة في اجتهادات هيئات التحكيم.
5. تقديم رؤية قانونية تسهم في تطوير التشريعات الوطنية في هذا المجال.

منهج البحث وحدوده

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية وأحكام التحكيم ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن عند الاقتضاء، وذلك بمقارنة بعض التشريعات والأنظمة القانونية المختلفة في تنظيمها لقضاء التحكيم وتنازع القوانين. أما حدود البحث، فتقتصر على دراسة دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين وتنازع الاختصاص في المنازعات المدنية والتجارية ذات الطابع الدولي، دون التوسع في الجوانب الجنائية أو الإدارية، مع التركيز على التحكيم الدولي أكثر من التحكيم الداخلي.

الدراسات السابقة وخطة البحث

تناولت بعض الدراسات موضوع التحكيم الدولي وتنازع القوانين، كما بحثت دراسات أخرى في قواعد الاختصاص القضائي في القانون الدولي الخاص، إلا أن معظم هذه الدراسات عالجت الموضوعين بصورة منفصلة، دون الربط بين دور قضاء التحكيم وتطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة وأثرها في تنازع الاختصاص القانوني.وعليه، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الثغرة العلمية من خلال دراسة تكاملية تجمع بين الجانبين، وفق خطة بحثية تتألف من أربعة مباحث، خُصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي لقضاء التحكيم وتنازع القوانين، والمبحث الثاني للأساس القانوني لدور قضاء التحكيم في قواعد تنازع الاختصاص، بينما تناول المبحث الثالث دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين

المستحدثة، وخُصص المبحث الرابع لبيان أثر قضاء التحكيم في تحديث قواعد تنازع الاختصاص القانوني، وصولًا إلى خاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقضاء التحكيم وتنازع القوانين

تمهيد

يشكّل قضاء التحكيم أحد أهم الآليات القانونية الحديثة لحل المنازعات، ولاسيما تلك التي تتسم بالطابع الدولي أو تتضمن عنصرًا أجنبيًا، الأمر الذي يجعله وثيق الصلة بقواعد تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي. فمع تطور العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، برزت الحاجة إلى فهم الإطار المفاهيمي للتحكيم من جهة، ومفهوم تنازع القوانين والاختصاص من جهة أخرى، بوصفهما ركيزتين أساسيتين في تنظيم هذه العلاقات. ولا يمكن إدراك الدور الذي يؤديه قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة، ما لم يتم أولًا تحديد ماهيته وطبيعته القانونية، وبيان أنواعه المختلفة، فضلًا عن توضيح مفهوم تنازع القوانين وأساسه القانوني، وتمييزه عن تنازع الاختصاص القضائي. ومن هنا، يُخصص هذا المبحث لتأصيل المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، تمهيدًا لدراسة الدور التطويري لقضاء التحكيم في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: ماهية قضاء التحكيم

يُعدّ التحكيم من أهم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، لما يوفره من مرونة وسرعة وخصوصية مقارنة بالقضاء الوطني التقليدي، الأمر الذي جعله يحظى بمكانة متقدمة في المعاملات المدنية والتجارية، ولاسيما في العلاقات ذات الطابع الدولي. وقد تطوّر التحكيم من كونه مجرد اتفاق خاص بين الأطراف إلى نظام قانوني متكامل يتمتع بآليات إجرائية وقواعد موضوعية تقترب في كثير من جوانبها من القضاء الرسمي، وهو ما أفرز ما يُعرف اصطلاحًا بـ قضاء التحكيم. وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى بيان ماهية قضاء التحكيم من خلال التأسيس المفاهيمي له، وبيان مفهوم التحكيم وطبيعته القانونية التي أثارت جدلًا فقهيًا بين الاتجاه التعاقدي والاتجاه القضائي والاتجاه المختلط. كما يتناول المطلب أنواع التحكيم المختلفة، سواء من حيث النطاق الجغرافي (التحكيم الداخلي والدولي) أو من حيث التنظيم (التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر)، وذلك تمهيدًا لفهم دوره في معالجة إشكاليات تنازع القوانين وتحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات التحكيم.

الفرع الأول: مفهوم التحكيم وطبيعته القانونية

يُعرّف التحكيم بأنه وسيلة قانونية بديلة لحل النزاعات، يتفق بموجبها الأطراف على إحالة نزاع قائم أو محتمل إلى شخص أو هيئة محايدة للفصل فيه بقرار ملزم[1]. ينظر الفقه الحديث إلى التحكيم بوصفه نظامًا قضائيًا خاصًا، يستمد وجوده من إرادة الأطراف، مع احتفاظه بطابع قضائي من حيث الفصل في الخصومة[2]. تثار إشكالية الطبيعة القانونية للتحكيم بين من يراه عقدًا محضًا ومن يعدّه قضاءً خاصًا، بينما يذهب اتجاه ثالث إلى اعتباره نظامًا مختلطًا[3]. يميل القضاء والفقه المعاصران إلى الاعتراف بالطبيعة القضائية للتحكيم، نظرًا لكون المحكم يفصل في نزاع وفق قواعد قانونية[4].

تتجلى الطبيعة القضائية للتحكيم في حجية أحكامه وقابليتها للتنفيذ الجبري بعد إكسائها الصيغة التنفيذية[5]. وبذلك، يشكّل التحكيم قضاءً اتفاقيًا ذا طبيعة خاصة، يوازن بين سلطان الإرادة ومتطلبات النظام القانوني العام[6].

الفرع الثاني: أنواع التحكيم (الداخلي – الدولي – المؤسسي – الحر)

يُقسَّم التحكيم من حيث نطاقه الجغرافي إلى تحكيم داخلي وتحكيم دولي، تبعًا لوجود عنصر أجنبي في النزاع[7]. يُعد التحكيم دوليًا إذا تعلق النزاع بعلاقات قانونية ذات طابع دولي، وفقًا لمعايير اقتصادية أو قانونية[8]. أما التحكيم الداخلي فيخضع في تنظيمه وإجراءاته لقانون الدولة التي يجري فيها، دون ارتباط مباشر بقواعد القانون الدولي الخاص[9]. ومن حيث التنظيم، ينقسم التحكيم إلى تحكيم مؤسسي يُدار من خلال مراكز وهيئات تحكيم دائمة[10]. ويقابله التحكيم الحر (الخاص)، الذي يتولى فيه الأطراف تنظيم إجراءات التحكيم دون الرجوع إلى مؤسسة تحكيمية[11]. ويؤثر اختلاف أنواع التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق وقواعد الاختصاص، خاصة في التحكيم الدولي[12].

المطلب الثاني: مفهوم تنازع القوانين وتنازع الاختصاص

مقدمة

يُعدّ تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي من أبرز الإشكاليات التي تثيرها العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي، ولاسيما في ظل اتساع نطاق المعاملات الدولية وتداخل النظم القانونية الوطنية. فاختلاف القوانين وتعدد جهات القضاء المختصة يؤديان إلى نشوء تساؤلات جوهرية تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق، وكذلك الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع، وهو ما يفرض ضرورة وجود قواعد قانونية تنظم هذا التعدد وتحدّ من آثاره السلبية على استقرار المعاملات.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى بيان الإطار المفاهيمي لتنازع القوانين من حيث تعريفه وأساسه القانوني القائم على احترام سيادة الدول وتكافؤ النظم القانونية، فضلًا عن تحقيق العدالة وحسن سير العلاقات الدولية الخاصة. كما يتناول مفهوم تنازع الاختصاص القضائي بوصفه مسألة إجرائية تتعلق بتحديد المحكمة المختصة بنظر النزاع، مع إبراز الفروق الجوهرية بينه وبين تنازع القوانين، سواء من حيث الطبيعة القانونية أو من حيث الغاية والآثار المترتبة على كل منهما. ويأتي ذلك تمهيدًا لبحث دور التحكيم في الحد من آثار هذا التنازع وتقديم حلول عملية تتسم بالمرونة والفعالية.

الفرع الأول: مفهوم تنازع القوانين وأساسه القانوني

يقصد بتنازع القوانين الحالة التي تتزاحم فيها قوانين عدة دول لتطبيقها على علاقة قانونية واحدة[13]. ينشأ تنازع القوانين نتيجة الطابع الدولي للعلاقة القانونية، مما يستدعي تحديد القانون الواجب التطبيق[14]. يقوم تنازع القوانين على قواعد الإسناد التي تحدد القانون المختص بحكم النزاع[15]. وتُعد قواعد تنازع القوانين قواعد غير مباشرة، إذ لا تحل النزاع وإنما تشير إلى القانون الواجب التطبيق[16]. وقد انتُقدت قواعد الإسناد التقليدية لجمودها، مما فتح المجال أمام دور التحكيم في تجاوزها[17]. ومن هنا، برز التحكيم كآلية مرنة لمعالجة تنازع القوانين بعيدًا عن القيود الصارمة للقضاء الوطني[18].

الفرع الثاني: مفهوم تنازع الاختصاص القضائي وتمييزه عن تنازع القوانين

يقصد بتنازع الاختصاص القضائي تزاحم محاكم عدة دول للفصل في نزاع واحد[19]. يختلف تنازع الاختصاص عن تنازع القوانين من حيث الموضوع، إذ يتعلق الأول بتحديد المحكمة المختصة[20] يعتمد تنازع الاختصاص على قواعد الاختصاص القضائي الدولي التي يضعها المشرّع الوطني[21]. وقد أسهم التحكيم في الحد من تنازع الاختصاص من خلال شرط التحكيم[22]. يمثل شرط التحكيم أداة فعالة لاستبعاد اختصاص القضاء الوطني[23]. وعليه، فإن التمييز بين تنازع القوانين وتنازع الاختصاص يعد أمرًا جوهريًا لفهم الدور الذي يؤديه قضاء التحكيم[24]

المبحث الثاني: الأساس القانوني لدور قضاء التحكيم في قواعد تنازع الاختصاص

تمهيد

يُعد تحديد الاختصاص القضائي في المنازعات ذات العنصر الأجنبي من أكثر المسائل تعقيدًا في القانون الدولي الخاص، نظرًا لتزاحم ولايات قضائية متعددة على نظر النزاع الواحد. وفي هذا الإطار، برز قضاء التحكيم بوصفه آلية قانونية فعّالة أسهمت في إعادة تشكيل قواعد تنازع الاختصاص، مستندًا في ذلك إلى أسس قانونية أهمها مبدأ سلطان الإرادة، والاستقلال النسبي عن القضاء الوطني. ولا يقتصر دور قضاء التحكيم على الفصل في النزاعات فحسب، بل يمتد ليؤثر في توزيع الاختصاص القضائي بين المحكم والقاضي الوطني، سواء من خلال إقصاء اختصاص المحاكم، أو عبر التفاعل معها في مرحلة الرقابة والتنفيذ. ومن هنا، يتناول هذا المبحث الأساس القانوني الذي يستند إليه قضاء التحكيم في مجال تنازع الاختصاص، من خلال بيان نطاق اختصاصه وحدوده، وتحليل علاقته بالقضاء الوطني.

المطلب الأول: اختصاص قضاء التحكيم في المنازعات ذات العنصر الأجنبي

أفرزت المنازعات ذات العنصر الأجنبي إشكاليات قانونية معقّدة تتعلق بتحديد الجهة المختصة بنظر النزاع، في ظل تعدد النظم القضائية واختلاف قواعد الاختصاص بين الدول. وقد برز قضاء التحكيم كآلية فعّالة لمعالجة هذه الإشكاليات، لما يتمتع به من مرونة إجرائية واستقلال نسبي عن القضاء الوطني، الأمر الذي جعله خيارًا مفضّلًا للأطراف في المعاملات الدولية.وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى بيان اختصاص قضاء التحكيم في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، مع التركيز على الدور المحوري لمبدأ سلطان الإرادة بوصفه الأساس القانوني الذي يتيح للأطراف الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم وتحديد نطاق اختصاصه. كما يتناول المطلب حدود هذا الاختصاص في مواجهة القضاء الوطني، من خلال إبراز مظاهر الرقابة القضائية على التحكيم، ولاسيما في مرحلتي دعم الإجراءات وتنفيذ حكم التحكيم أو الطعن فيه. ويأتي ذلك في إطار تحقيق التوازن بين احترام إرادة الأطراف وصون النظام العام وسيادة الدولة القضائية.

الفرع الأول: مبدأ سلطان الإرادة في تحديد الاختصاص التحكيمي

يُعد مبدأ سلطان الإرادة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاختصاص التحكيمي، إذ يملك الأطراف حرية الاتفاق على إحالة نزاعاتهم إلى التحكيم بدلًا من القضاء الوطني[25]. يسمح هذا المبدأ للأطراف بتحديد نطاق الاختصاص التحكيمي، سواء من حيث نوع النزاع أو مكان التحكيم أو القانون الواجب التطبيق[26]. يكتسب مبدأ سلطان الإرادة أهمية خاصة في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، لما يوفره من مرونة في تجاوز قيود الاختصاص القضائي التقليدي[27]. وقد كرّست الاتفاقيات الدولية، ولاسيما اتفاقية نيويورك لسنة 1958، مبدأ احترام اتفاق التحكيم واستبعاده لاختصاص القضاء الوطني[28].ويُعد شرط التحكيم تعبيرًا عمليًا عن سلطان الإرادة، إذ يُنشئ اختصاصًا تحكيميًا أصليًا مانعًا لاختصاص المحاكم[29]. وبذلك، يسهم مبدأ سلطان الإرادة في إرساء قواعد حديثة لتنازع الاختصاص، يكون فيها للتحكيم الدور الغالب[30]. يتجه التشريع العراقي المعاصر، رغم اعتماده ما زال على قانون المرافعات المدنية، نحو تعزيز مبدأ سلطان الإرادة في مجال التحكيم، ولا سيما في المنازعات ذات الطابع التجاري والدولي. ويظهر ذلك من خلال الاعتراف باتفاق التحكيم بوصفه الأساس القانوني لاختصاص هيئة التحكيم، ومن خلال الاتجاه التشريعي الحديث الداعي إلى إصدار قانون تحكيم مستقل مستوحى من قانون الأونسيترال النموذجي، بما يعزز حرية الأطراف في اختيار التحكيم وتحديد نطاقه وإجراءاته، مع الإبقاء على رقابة القضاء الوطني في حدود ضيقة تتعلق بالنظام العام[31]. يرى الفقه العراقي الحديث أن مبدأ سلطان الإرادة يُعد الركيزة الأساسية لاختصاص قضاء التحكيم، إذ لا ينعقد هذا الاختصاص إلا بناءً على اتفاق صحيح وصريح بين الأطراف. ويؤكد هذا الاتجاه أن التحكيم، وإن كان قضاءً خاصًا، إلا أنه يستمد قوته الإلزامية من الإرادة الحرة للمتعاقدين، الأمر الذي يمنح هيئة التحكيم سلطة الفصل في النزاع دون تدخل القضاء الوطني، باستثناء الحالات التي نص عليها القانون صراحةً[32]. كرّست التشريعات العربية الحديثة مبدأ سلطان الإرادة بشكل واضح، ولا سيما في قوانين التحكيم الصادرة بعد عام 2010، مثل قوانين التحكيم في الإمارات ومصر والأردن. وقد منحت هذه القوانين للأطراف حرية واسعة في تحديد اختصاص هيئة التحكيم واختيار قواعده الإجرائية والقانون الواجب التطبيق، مع وضع قيود تتعلق بعدم مخالفة النظام العام. ويُظهر هذا التوجه رغبة المشرّع العربي في مواءمة تشريعاته مع المعايير الدولية وتشجيع الاستثمار

والمعاملات العابرة للحدود[33]. يُعد قانون الأمم المتحدة النموذجي للتحكيم التجاري الدولي المرجع الأساسي للتشريعات العالمية في تكريس مبدأ سلطان الإرادة، إذ يمنح الأطراف الحرية الكاملة في تنظيم إجراءات التحكيم وتحديد اختصاص المحكمين، مع تقليص دور القضاء الوطني إلى الحد الأدنى. وقد تبنّت أو استلهمت هذا القانون عشرات الدول، مما جعله أساسًا عالميًا موحدًا لاحترام إرادة الأطراف في تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع[34]. رغم المكانة المركزية لمبدأ سلطان الإرادة، إلا أن الفقه المقارن والتشريعات الحديثة يقرّان بوجود حدود له، تتمثل في ضرورة احترام القواعد الآمرة والنظام العام في دولة مقر التحكيم. فلا يجوز للأطراف الاتفاق على ما من شأنه إقصاء الرقابة القضائية كليًا، خاصة في المسائل المتعلقة بصحة اتفاق التحكيم أو تنفيذ حكمه. ويعكس هذا الاتجاه توازنًا دقيقًا بين حرية الأطراف ومتطلبات السيادة القانونية للدولة[35].

الفرع الثاني: حدود اختصاص المحكم في مواجهة القضاء الوطني

رغم اتساع نطاق الاختصاص التحكيمي، إلا أنه يظل محاطًا بقيود قانونية تتعلق بالنظام العام وسيادة الدولة[36]. لا يمتد اختصاص المحكم إلى المسائل التي يحظر القانون إخضاعها للتحكيم، كالأحوال الشخصية في أغلب التشريعات[37]. كما يخضع اختصاص المحكم لرقابة القضاء الوطني في حال الطعن ببطلان حكم التحكيم[38] وتتمثل حدود الاختصاص أيضًا في عدم قدرة المحكم على استعمال وسائل الإكراه التي تظل من اختصاص الدولة[39]. يؤدي هذا التوازن بين اختصاص المحكم وسلطة القضاء الوطني إلى منع تعارض القرارات القضائية والتحكيمية[40]. وعليه، فإن حدود اختصاص المحكم لا تنتقص من دوره، بل تنظمه ضمن إطار قانوني ينسجم مع سيادة الدولة[41].

المطلب الثاني: العلاقة بين قضاء التحكيم والقضاء الوطني

تُعدّ العلاقة بين قضاء التحكيم والقضاء الوطني من أكثر المسائل دقّة وأهمية في مجال تسوية المنازعات، لما تنطوي عليه من تداخل بين إرادة الأطراف من جهة، وسيادة الدولة ووظيفتها القضائية من جهة أخرى. فرغم أن التحكيم يقوم أساسًا على مبدأ سلطان الإرادة واستقلال قضاء التحكيم عن القضاء الوطني، إلا أن هذا الاستقلال ليس مطلقًا، إذ تظل للمحاكم الوطنية أدوار محددة تفرضها اعتبارات النظام العام وحسن سير العدالة. وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى بيان طبيعة العلاقة التكاملية بين قضاء التحكيم والقضاء الوطني، من خلال إبراز مظاهر رقابة القضاء الوطني على قرارات التحكيم، سواء في مرحلة تكوين هيئة التحكيم أو أثناء سير الإجراءات أو عند تنفيذ حكم التحكيم والطعن فيه. كما يتناول المطلب أثر قرارات التحكيم على تحديد الاختصاص القضائي، ولا سيما مدى التزام المحاكم الوطنية باتفاق التحكيم وحجية حكم التحكيم في منع إعادة طرح النزاع أمام القضاء. ويأتي ذلك في إطار تحقيق التوازن بين فعالية التحكيم وضمان الرقابة القضائية اللازمة لحماية النظام القانوني للدولة.

الفرع الأول: رقابة القضاء الوطني على قرارات التحكيم

يمارس القضاء الوطني رقابة محدودة على أحكام التحكيم، تحقيقًا للتوازن بين استقلال التحكيم وضمان المشروعية[42]. تظهر هذه الرقابة أساسًا من خلال دعوى بطلان حكم التحكيم[43]. ولا تمتد الرقابة القضائية إلى موضوع النزاع، بل تقتصر على الإجراءات واحترام اتفاق التحكيم[44]. وتُعد هذه الرقابة ضمانة أساسية لاحترام النظام العام الوطني والدولي[45].

يسهم القضاء الوطني من خلال هذه الرقابة في إضفاء الشرعية على التحكيم دون المساس باستقلاله[46]. وبذلك، تشكّل الرقابة القضائية أداة تنظيمية لا أداة تعطيل لقضاء التحكيم[47].

الفرع الثاني: أثر قرارات التحكيم على تحديد الاختصاص القضائي

يترتب على صدور حكم التحكيم أثر مباشر في استبعاد نظر النزاع من قبل القضاء الوطني[48] يكتسب حكم التحكيم حجية تمنع إعادة طرح النزاع أمام المحاكم[49]. يسهم هذا الأثر في الحد من ظاهرة تنازع الاختصاص بين المحاكم الوطنية[50]. كما يؤدي إلى تعزيز الأمن القانوني والثقة في التحكيم كوسيلة فعّالة لحل النزاعات[51]. ويُلاحظ أن القضاء الوطني يلتزم غالبًا بإعمال أثر قرارات التحكيم احترامًا للاتفاقيات الدولية[52]. وعليه، فإن قرارات التحكيم أصبحت أداة فعّالة في إعادة رسم خريطة الاختصاص القضائي في المنازعات الدولية[53]. في العديد من النظم القانونية، يتسبب اتفاق التحكيم في استبعاد اختصاص المحاكم الوطنية بنظر النزاع المتفق على تحكيمه ما لم يتم الدفع بعدم الاختصاص من أحد الخصوم. فالقانونيين والفقه في بلدان عدة بينهم مصر والعراق يرون أن وجود اتفاق تحكيم صحيح يجعل القضاء الوطني يفقد صفة الاختصاص الموضوعي في النزاع، ويجب على المحكمة رفض النظر في الدعوى إذا تمسك بها المدعى عليه. ويُعدّ هذا التطبيق أحد أبرز النتائج العملية لأثر قرارات التحكيم على اختصاص القضاء الوطني في منازعات العقود التجارية[54]. يشكل تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي مثالًا مهمًا على كيفية تأثير قرارات التحكيم في اختصاص القضاء الوطني، حيث تتولى المحاكم المحلية النظر في طلبات الاعتراف والتنفيذ وفق الاتفاقيات الدولية (كتطبيق اتفاقية نيويورك 1958 في العراق) لكنها لا تنظر في موضوع النزاع ذاته، وإنما تراقب مدى توافق الحكم التحكيمي مع الشروط القانونية لتنفيذه. ويعكس هذا التطبيق كيف يحدد حكم التحكيم نطاق اختصاص القضاء الوطني في إجراءات التنفيذ دون إعادة فتح موضوع النزاع[55]. في بعض الدول، مثل الجزائر، يخضع تنفيذ أحكام التحكيم الدولي إلى رقابة المحكمة الوطنية وفقًا لمبدأ النظام العام، وذلك في إطار تحديد اختصاص القضاء في حالة الحكم التحكيمي الأجنبي. فإذا تبين أن التنفيذ يتعارض مع النظام العام، يجوز للقاضي الوطني رفض تنفيذه، ما يمثل أثرًا عمليًا لقرار التحكيم في تحديد اختصاص المحاكم في سياق التنفيذ والرقابة القضائية[56].

من التطبيقات العملية الحديثة أيضًا رفض بعض المحاكم الوطنية الاعتراف أو تنفيذ قرارات التحكيم إذا لم تكن قد اكتسبت الصفة القانونية الكاملة أو إذا تعرضت للإلغاء في الدولة التي صدر فيها الحكم. مثال على ذلك حالات في فيتنام حيث يُرفض الاعتراف والتنفيذ إذا كان الحكم لا يزال خاضعًا للإجراءات التصحيحية أو تم إبطاله، وهو ما يوضح كيف يؤثر الحكم التحكيمي على مدى اختصاص وإجراءات المحاكم الوطنية في الاعتراف والتنفيذ[57].

المبحث الثالث : دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع القوانين المستحدثة

تمهيد

لم يقتصر دور قضاء التحكيم في المنازعات الدولية على كونه وسيلة بديلة للفصل في الخصومات، بل تجاوز ذلك ليؤدي دورًا إنشائيًا وتطويريًا في مجال تنازع القوانين. فقد أتاح الطابع المرن للتحكيم للمحكمين حرية أوسع في اختيار القانون الواجب التطبيق، وفي تبني حلول قانونية مبتكرة تجاوزت في كثير من الأحيان الجمود الذي يطبع قواعد الإسناد التقليدية في القانون الدولي الخاص وقد أسهمت هذه الخصوصية في ظهور قواعد مستحدثة لتنازع القوانين، قوامها تغليب الاعتبارات الموضوعية والاقتصادية على الضوابط الشكلية الجامدة، والاعتماد على القواعد العابرة للحدود. ومن ثم، يتناول هذا المبحث دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد الإسناد، والاتجاهات الحديثة التي تبناها في هذا المجال.

المطلب الأول: مساهمة قضاء التحكيم في تطوير قواعد الإسناد

يُعدّ قضاء التحكيم من أبرز الآليات التي ساهمت في تطوير قواعد الإسناد القانوني في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، لكونه يوفر للأطراف وللهيئة التحكيمية مرونة أكبر في تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع. فبينما تقتصر قواعد الإسناد التقليدية على القوانين الوطنية المقررة من الدولة، يمنح التحكيم المحكمين سلطة اختيار القانون الموضوعي الذي يرونه مناسبًا لحل النزاع، سواء كان قانون دولة معينة أو قواعد دولية مقبولة، بما يعكس مبدأ سلطان الإرادة للأطراف ويحقق العدالة العملية.وينطلق هذا المطلب من دراسة دور المحكم في اختيار القانون الواجب التطبيق كأحد أهم الأسس التي ساهمت في تطوير قواعد الإسناد التقليدية، بالإضافة إلى اعتماد القواعد الموضوعية الدولية والاتفاقية بدلًا من الاقتصار على قواعد الإسناد التقليدية، وهو ما يعكس توجه التحكيم نحو مرونة أكبر وتكييف أفضل للنزاع مع المعايير الدولية والعملية في التجارة الدولية.

الفرع الأول: دور المحكم في اختيار القانون الواجب التطبيق

يتمتع المحكم بسلطة واسعة في اختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع، استنادًا إلى اتفاق الأطراف أو إلى طبيعة العلاقة القانونية[58] . وفي حال غياب اتفاق صريح بين الأطراف، يملك المحكم حرية اختيار القانون الأكثر اتصالًا بالنزاع[59] .تُعد هذه السلطة خروجًا عن الدور التقليدي للقاضي الوطني المقيد بقواعد الإسناد الوطنية[60] . يسهم هذا التوجه في تحقيق العدالة التعاقدية، من خلال تطبيق القانون الأنسب لموضوع النزاع[61].كما يعزز دور المحكم في اختيار القانون من فعالية التحكيم في المنازعات التجارية الدولية[62] .وبذلك، أصبح قضاء التحكيم أداة رئيسة في تطوير قواعد الإسناد بعيدًا عن التقيد الصارم بالقانون الوطني[63] . في الحالات التي لا يتفق فيها الأطراف صراحة على القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع المحكوم فيه، تولد للمحكم سلطة تقديرية في تحديد القانون المناسب للفصل في النزاع. وتُبيّن الدراسات العربية أن المحكم قد يستند في ذلك إلى مؤشرات إرادة الأطراف الضمنية مثل روابط النزاع بالأطراف أو عناصر العقد، وهذا ما يعد من أبرز تطبيقات دور المحكم في تطوير قواعد الإسناد التقليدية في التحكيم الدولي[64] . في قضايا الاستثمار الأجنبي التي يتعذّر فيها على الأطراف الاتفاق على القانون الواجب التطبيق، يُمنح المحكم حرية تحديد القانون الذي يحكم موضوع النزاع استنادًا إلى إرادة الأطراف أو ما يستدعيه تحقيق العدالة العملية، وذلك لأن المحكم في هذا السياق لا يستمد سلطاته من قانون دولة واحدة، بل من الاتفاق التحكيمي نفسه، مما يؤكد الدور العملي للمحكم كمرجع في اختيار القانون[65] . تُشير الدراسات إلى أن المحكم في التحكيم الدولي قد يختار تطبيق القانون التجاري الدولي أو قواعده العامة رغم غياب اختيار قانون دولة معينة، وذلك بناءً على ارتباط النزاع بطبيعة العلاقات التجارية العابرة للحدود، وهو ما يُعدّ من تطبيقات الدور الفعّال للمحكم في اختيار القانون بما يتوافق مع متطلبات التجارة الدولية[66] . تتناول الدراسات القانونية العربية دور سلطة المحكم في اختيار القانون ضمن مشروع قانون التحكيم التجاري العراقي، موضحةً أن للمحكم الحق في اختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع المحكم فيه، سواء استند إلى إرادة صريحة للأطراف أو إلى مبادئ العدالة والانصاف عند غياب تلك الإرادة، مما يعكس مساهمة التحكيم في تطوير قواعد الإسناد التقليدية[67]

الفرع الثاني: اعتماد القواعد الموضوعية بدلاً من قواعد الإسناد التقليدية

اتجه قضاء التحكيم إلى اعتماد القواعد الموضوعية المباشرة بدلًا من تطبيق قواعد الإسناد غير المباشرة[68] . تتمثل القواعد الموضوعية في المبادئ العامة للتجارة الدولية والعقود النموذجية[69] .يؤدي هذا الاتجاه إلى تجاوز تعقيدات تنازع القوانين التقليدي[70] . كما يسهم في توحيد الحلول القانونية في المنازعات الدولية[71] .ويعكس اعتماد القواعد الموضوعية رغبة المحكمين في تحقيق السرعة والفعالية[72] . وبذلك، شكّل التحكيم أداة تطوير حقيقية لقواعد تنازع القوانين المستحدثة[73] .

في التحكيم التجاري الدولي، يتجه المحكم وأحيانًا الأطراف إلى اعتماد القواعد الموضوعية مباشرة بدل الرجوع التقليدي إلى قواعد الإسناد الوطنية، وذلك بما يعكس طبيعة النزاعات التجارية العابرة للحدود التي تتطلب معالجات أكثر مرونة وملاءمة للأعراف والممارسات الدولية. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التحكيم التجاري الدولي يُكسب الأحكام الموضوعية صفة قانونية معتبرة، بحيث يُعتمد عليها في الفصل في النزاع دون التقيد الصارم بقانون دولة معينة، مما يسهم

في تجاوز حدود قواعد الإسناد التقليدية نحو حلول أكثر فعالية ومرونة[74]. أثبتت التجارب التحكيمية الحديثة أن القضاء التحكيمي قادر على الرجوع إلى القواعد الموضوعية، مثل الأعراف والعادات التجارية أو القواعد الدولية المقبولة، كأساس للحكم في النزاع، وذلك حتى في حال عدم الاتفاق الصريح على القانون الواجب التطبيق. ويُعدّ هذا الأسلوب من أبرز مظاهر استقلال المحكم في اختيار الأسس القانونية ذات الطابع الموضوعي بدل الاقتصار على تطبيق قواعد الإسناد التقليدية، ما يسهم في تجاوز التعقيدات المرتبطة بتضارب القوانين[75].

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في قضاء التحكيم

شهد قضاء التحكيم الدولي في العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا انعكس في اتجاهاته الحديثة التي تهدف إلى تكييف التحكيم مع طبيعة النزاعات التجارية الدولية المعقدة وتجاوز قيود التشريعات الوطنية التقليدية. ومن أبرز هذه الاتجاهات تطبيق القواعد العابرة للحدود (Lex Mercatoria)، التي تمثل مجموعة من المبادئ والقواعد التجارية العامة المعترف بها دوليًا، والتي تمنح المحكمين مرونة واسعة في اختيار القواعد الموضوعية للفصل في النزاع، بما يعكس طبيعة المعاملات الدولية ويحقق العدالة العملية للأطراف. كما يبرز اتجاه مرونة قضاء التحكيم في تجاوز الجمود التشريعي، حيث لا يلتزم المحكم بالالتزام الصارم بالنصوص القانونية الوطنية فقط، بل يستطيع الاستفادة من الأعراف والمبادئ العامة للقانون الدولي، فضلاً عن القواعد الموضوعية، لتحقيق حل مناسب للنزاع. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل هذين الاتجاهين الحديثين في التحكيم، مع إبراز مساهمة Lex Mercatoria في تسهيل حل النزاعات العابرة للحدود، واستعراض المرونة القضائية للتحكيم في مواجهة الجمود التشريعي، بما يعكس التطورات العملية والفكرية التي شهدها التحكيم في العقود الأخيرة.

الفرع الأول: تطبيق القواعد العابرة للحدود (Lex Mercatoria)

برزت القواعد العابرة للحدود (Lex Mercatoria) كبديل حديث للقوانين الوطنية في التحكيم الدولي[76]. تعتمد Lex Mercatoria على الأعراف التجارية الدولية والمبادئ العامة للقانون[77]. يلجأ المحكمون إلى هذه القواعد لتحقيق الحياد والعدالة بين الأطراف[78]. وتُعد هذه القواعد نتاجًا مباشرًا لاجتهادات قضاء التحكيم[79]. يسهم تطبيق Lex Mercatoria في تجاوز مشكلات تنازع القوانين الوطنية[80]. وعليه، تمثل Lex Mercatoria أحد أهم ملامح التطور الحديث في قضاء التحكيم[81]. برزت القواعد العابرة للحدود - أو ما يُعرف علميًا بمصطلح Lex Mercatoria - كـ مدى تشريعي مستقل يُستند إليه في التحكيم الدولي عندما لا يتفق الطرفان على قانون دولة معين ليكون القانون الواجب التطبيق. وتُعرّف هذه القواعد بأنها مجموعة من الأعراف والعادات والمبادئ العامة المقبولة في التجارة الدولية التي تشكل إطارًا موضوعيًا للتعامل التجاري بين الأطراف، مما يساعد المحكم على الفهم الواقعي للعلاقات التجارية العابرة للحدود دون التقيد الكامل بالقوانين الوطنية[82]. يلجأ المحكمون في كثير من الحالات إلى تطبيق Lex Mercatoria لضمان تجاوز مشكلات تنازع القوانين التقليدية، التي قد تؤدي إلى عدم ملاءمة القانون الوطني لطبيعة النزاع الدولي. ففي العقود التي تشمل أطرافًا من دول مختلفة، يمكن أن يساعد استخدام القواعد العابرة للحدود على تحقيق حياد وعدالة أكبر بين الأطراف، وذلك باستبعاد تفضيل قانون طرف على آخر، مما يعزز من فعالية الفصل التحكيمي دون الدخول في جدل تنازع القوانين التقليدي[83].

تُمكّن Lex Mercatoria المحكمين من الاستناد إلى أعراف وأسُس تجارية مقبولة عالميًا تسهم في تحقيق مبدأ الحياد والعدالة بين أطراف النزاع. إذ إنه في بعض الأحيان قد لا تعكس القوانين الوطنية رؤية الطرفين أو طبيعة العلاقة المتفق عليها، بينما توفر القواعد العابرة للحدود انطلاقًا من الممارسات الدولية المتراكمة والراسخة حلولاً أكثر توافقًا مع توقعات الأطراف ومعايير التجارة الدولية[84]. أشار الفقه العربي إلى أن Lex Mercatoria تعمل في بعض الأحيان كـ قواعد موضوعية مباشرة يَنتقل المحكم للعمل بها عندما يرى أنها تمثل الإطار الأنسب لحل النزاع، خصوصًا في العقود التي تحمل طابعًا دوليًا بحتًا. ويُمكن أن تكون هذه القواعد القائمة على المبادئ العامة للقانون التجاري الدولي أكثر مرونة في التعامل مع المعاملات العابرة للحدود من قواعد الإسناد التقليدية التي تثقل التحكيم بالتعقيدات الشكلية[85]. رغم أهميتها في إبراز مرونة التحكيم الدولي، فإن مفهوم Lex Mercatoria يواجه انتقادات حول طبيعته القانونية وشرعيته كنظام مستقل. فبعض الآراء ترى أن هذه القواعد ليست قانونًا مستقلًا بذاته، بل هي مجموعة مبادئ وتجارب تجارية متداولة لا يمكن اعتبارها بديلًا نهائيًا للقوانين الوطنية، بل تُستخدم كمرجع تفسيري عند غياب إرادة واضحة للأطراف على القانون الواجب التطبيق[86].

الفرع الثاني: مرونة قضاء التحكيم في تجاوز الجمود التشريعي

تتجلى مرونة قضاء التحكيم في قدرته على تجاوز القيود التشريعية الجامدة[87]. يسمح ذلك بتكييف الحل القانوني مع طبيعة النزاع وظروفه الخاصة[88]. ويظهر هذا الدور بوضوح في المنازعات الاقتصادية المعقدة[89]. كما يتيح التحكيم تجاوز القصور التشريعي في بعض الأنظمة القانونية[90]. وتُعد هذه المرونة أحد أسباب تفضيل الأطراف للتحكيم الدولي[91]. وبذلك، أسهم قضاء التحكيم في تحديث قواعد تنازع القوانين بما ينسجم مع متطلبات المعاملات الدولية[92]. تتجلى مرونة قضاء التحكيم في قدرته على تكييف القواعد القانونية بما يتلاءم مع طبيعة النزاع وظروفه الخاصة، خصوصًا عند مواجهة الثغرات أو القصور في التشريعات الوطنية. فالتحكيم الدولي يسمح للمحكم بتطبيق القواعد الموضوعية أو المبادئ العامة للقانون لتجاوز الجمود التشريعي، وهو ما يحقق حلاً عمليًا للنزاع بعيدًا عن التقييدات التقليدية للقانون الوطني، ويبرز قدرة التحكيم على توفير حلول أكثر توافقًا مع إرادة الأطراف وتوقعاتهم[93]. يتيح التحكيم للمحكمين التغلب على الجمود التشريعي الموجود في بعض الأنظمة القانونية التي قد لا تتوافق مع طبيعة التجارة الدولية. ويقوم المحكم بتفسير وتطبيق

الأعراف والمبادئ العامة بما يحقق العدالة العملية للأطراف، مما يجعل التحكيم أداة فعالة لحل النزاعات الاقتصادية المعقدة دون الوقوع في مشكلات تطبيق قوانين قديمة أو جامدة[94]. تبرز مرونة قضاء التحكيم في المنازعات الاقتصادية المعقدة، مثل العقود متعددة الأطراف أو الاستثمار الدولي، حيث قد لا توفر التشريعات الوطنية حلولًا مناسبة. في هذه الحالات، يلتزم المحكم بتطبيق القواعد الموضوعية والمواثيق الدولية، مما يضمن الفصل في النزاع بطريقة عادلة وفعالة. وتدل التجارب العملية على أن الأطراف تميل إلى التحكيم الدولي لقدرته على تجاوز العقبات القانونية التقليدية وتوفير حلول مبتكرة للنزاع[95]. في بعض الدول، تكون التشريعات الوطنية قديمة أو ناقصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الدولية، مما يعرقل الفصل القضائي العادل. هنا يظهر دور التحكيم في تطبيق الأعراف التجارية والمبادئ الموضوعية لتعويض القصور التشريعي، بحيث يوفر الحلول الملائمة ويحقق حماية حقوق الأطراف، دون الحاجة للانتظار لتحديث القوانين المحلية أو تعديلها[96]. تُعد مرونة قضاء التحكيم في تجاوز الجمود التشريعي أحد أهم أسباب تفضيل الأطراف للتحكيم الدولي على المحاكم الوطنية، خاصة في النزاعات العابرة للحدود. إذ يضمن التحكيم قدرة المحكم على تكييف الحلول القانونية وفق طبيعة النزاع، مع مراعاة المبادئ الدولية والأعراف التجارية، ما يزيد من ثقة الأطراف في التحكيم ويجعل الفصل فيه أسرع وأكثر عدالة من التقاضي التقليدي[97]

المبحث الرابع: أثر قضاء التحكيم في تحديث قواعد تنازع الاختصاص القانوني

تمهيد

أدى التطور المتسارع في التحكيم الدولي إلى إحداث تحولات جوهرية في قواعد تنازع الاختصاص القضائي، حيث لم يعد الاختصاص حكرًا على القضاء الوطني، بل أصبح التحكيم منافسًا حقيقيًا له في فض المنازعات ذات الطابع الدولي. وقد ساهم قضاء التحكيم في إعادة صياغة مفهوم الاختصاص القضائي، من خلال إعلاء شأن إرادة الأطراف وتوسيع نطاق الاختصاص التحكيمي على حساب القواعد التقليدية. وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى بيان أثر قضاء التحكيم في تحديث قواعد تنازع الاختصاص، من خلال تحليل دوره كبديل عن الاختصاص القضائي التقليدي، وتقييم إيجابياته وسلبياته، واستشراف آفاق التطوير المستقبلية في ضوء التحكيم الدولي.

المطلب الأول: تطوير مفهوم الاختصاص القضائي في ضوء التحكيم

يساهم قضاء التحكيم الدولي في إعادة صياغة مفهوم الاختصاص القضائي بما يتجاوز الإطار التقليدي للقضاء الوطني، حيث يمنح الأطراف مرونة في اختيار هيئة الفصل في النزاع وتحديد القانون والسلطة القضائية الملائمة، بما يعكس إرادة الأطراف ومبدأ سلطان الإرادة. ويبرز هذا التطور بشكل واضح في الحالات التي تتضمن عناصر أجنبية أو عقودًا دولية، إذ يعمل التحكيم على تجاوز القيود الصارمة المرتبطة بقواعد الاختصاص التقليدية، مثل تحديد اختصاص المحكمة بناءً على مكان المقر أو مكان تنفيذ العقد فقط. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة دور التحكيم كبديل عن قواعد الاختصاص التقليدية، وإيضاح أثر شرط التحكيم في استبعاد اختصاص القضاء الوطني، بما يعكس التوجه الحديث نحو تكييف قواعد الاختصاص مع متطلبات التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعقدة، وتحقيق الفصل العادل والفعال للنزاعات.

الفرع الأول: التحكيم كبديل عن قواعد الاختصاص التقليدية

أصبح التحكيم وسيلة فعالة تحل محل قواعد الاختصاص القضائي التقليدية في المنازعات الدولية[98]. يرتكز التحكيم على إرادة الأطراف بدلاً من الضوابط الإقليمية التي يقوم عليها القضاء الوطني[99]. أسهم هذا التوجه في تقليص دور قواعد الاختصاص القائمة على موطن المدعى عليه أو مكان تنفيذ الالتزام[100]. ويُعد التحكيم أكثر ملاءمة لطبيعة العلاقات التجارية الدولية المعقدة[101]. كما يوفر التحكيم حيادًا قضائيًا لا تحققه أحيانًا المحاكم الوطنية[102] وبذلك، أسهم التحكيم في إعادة تشكيل مفهوم الاختصاص القضائي المعاصر[103].

الفرع الثاني: دور شرط التحكيم في استبعاد اختصاص القضاء الوطني

يُعد شرط التحكيم الأداة الأساسية لاستبعاد اختصاص القضاء الوطني[104]. يلتزم القضاء الوطني باحترام شرط التحكيم متى كان صحيحًا ومنتجًا لآثاره[105]. وقد كرس القضاء المقارن مبدأ أولوية الاختصاص التحكيمي[106]. يؤدي ذلك إلى الحد من ظاهرة تنازع الاختصاص بين القضاء والتحكيم[107]. كما يعزز شرط التحكيم استقرار المعاملات الدولية[108]. ومن ثم، أصبح شرط التحكيم أحد أهم وسائل تحديث قواعد الاختصاص القضائي[109].

المطلب الثاني: تقييم دور قضاء التحكيم وآفاقه المستقبلية

يمثل قضاء التحكيم أداة مهمة لتطوير نظم الاختصاص القضائي على الصعيد الدولي، فهو يوفر حلولاً مرنة وموضوعية للنزاعات العابرة للحدود ويتيح للأطراف تفادي القيود التقليدية للسلطة القضائية الوطنية. ومن هنا، يكتسب التحكيم أهمية كبيرة في تحديث قواعد تنازع الاختصاص القانوني، حيث يسهم في خلق إطار قانوني أكثر مرونة وفعالية يتوافق مع طبيعة المعاملات الدولية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل الإيجابيات والسلبيات المترتبة على دور قضاء التحكيم، بالإضافة إلى استشراف آفاق تطوير قواعد تنازع الاختصاص في ضوء التحكيم الدولي. ويركز على استعراض التجارب العملية والتشريعات الحديثة، مع دراسة مدى قدرة التحكيم على تحقيق التوازن بين مرونة الاختصاص القضائي وضمان حماية حقوق الأطراف، بما يعزز دور التحكيم كأداة فاعلة في تسوية النزاعات الدولية بكفاءة وحيادية.

الفرع الأول: الإيجابيات والسلبيات المترتبة على دور قضاء التحكيم

من أبرز إيجابيات قضاء التحكيم السرعة في الفصل في النزاعات[110] . كما يتميز بالمرونة الإجرائية مقارنة بالقضاء الوطني[111] . إلا أن ارتفاع تكاليف التحكيم يُعد من أبرز سلبياته[112] . كما قد يثير التحكيم إشكالات تتعلق بضمانات التقاضي[113] . ويُنتقد التحكيم أحيانًا لضعف رقابة القضاء على أحكامه[114] . ورغم ذلك، تبقى مزايا التحكيم أرجح في المنازعات الدولية[115] .

الفرع الثاني: آفاق تطوير قواعد تنازع الاختصاص في ضوء التحكيم الدولي

يتجه الفقه الحديث إلى تعزيز مكانة التحكيم في تنظيم الاختصاص القضائي الدولي[116] . كما تسعى التشريعات الحديثة إلى تقليص تدخل القضاء الوطني[117] .ويُتوقع توحيد قواعد الاختصاص التحكيمي على المستوى الدولي[118] . يسهم التحكيم في خلق نظام قانوني دولي موازٍ للاختصاص القضائي التقليدي[119] .كما يعزز ذلك استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية[120] . وعليه، يُعد قضاء التحكيم ركيزة أساسية في تطوير قواعد تنازع الاختصاص مستقبلاً[121] .

الخاتمة

أولًا: أهم النتائج التي توصل إليها البحث

1. تبيّن أن قضاء التحكيم لم يعد مجرد وسيلة بديلة لفضّ المنازعات، بل أصبح نظامًا قضائيًا ذا دور إنشائي في تطوير قواعد تنازع القوانين وتنازع الاختصاص.
2. أظهر البحث أن مبدأ سلطان الإرادة يشكّل الأساس الجوهري لاختصاص قضاء التحكيم، وهو ما ميّزه عن قواعد الاختصاص القضائي التقليدية.
3. أسهم قضاء التحكيم في إضعاف مركز قواعد الإسناد الوطنية الجامدة، مقابل تعزيز الحلول المرنة القائمة على القانون الأكثر اتصالًا بالنزاع.
4. ثبت أن المحكم يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في اختيار القانون الواجب التطبيق، سواء بالاستناد إلى اتفاق الأطراف أو إلى المعايير الموضوعية.
5. كشف البحث أن اعتماد القواعد الموضوعية والقواعد العابرة للحدود (Lex Mercatoria) يُعد من أبرز إسهامات قضاء التحكيم في تحديث قواعد تنازع القوانين.
6. بيّن البحث أن شرط التحكيم يؤدي دورًا حاسمًا في استبعاد اختصاص القضاء الوطني، بما يقلل من حالات تنازع الاختصاص.
7. أظهر البحث أن العلاقة بين قضاء التحكيم والقضاء الوطني تقوم على التوازن بين الاستقلال والرقابة، وليس على القطيعة التامة.
8. اتضح أن مرونة قضاء التحكيم مكّنته من تجاوز الجمود التشريعي الذي تعاني منه بعض القوانين الوطنية.
9. أبرز البحث أن التحكيم الدولي أسهم في إعادة تعريف مفهوم الاختصاص القضائي، من خلال إعلاء شأن الحياد والفعالية.
10. خلص البحث إلى أن قضاء التحكيم أصبح ركيزة أساسية في النظام القانوني الدولي المعاصر، لا سيما في المنازعات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري.

ثانيًا: التوصيات والمقترحات

1. يوصي البحث بضرورة تحديث التشريعات الوطنية بما ينسجم مع التطورات الحديثة في قضاء التحكيم الدولي.
2. تعزيز مبدأ احترام شرط التحكيم من قبل القضاء الوطني للحد من تنازع الاختصاص.
3. توسيع نطاق الاعتراف بالقواعد الموضوعية والقواعد العابرة للحدود في القوانين الوطنية.
4. دعم التكوين العلمي والقضائي للمحكمين في مجال تنازع القوانين والقانون الدولي الخاص.
5. تشجيع المشرّع على تقليص التدخل القضائي في المسائل التي تدخل في صميم اختصاص التحكيم.
6. العمل على توحيد القواعد المنظمة للاختصاص التحكيمي على المستوى الإقليمي والدولي.
7. تعزيز التعاون بين القضاء الوطني وهيئات التحكيم بما يحقق التكامل لا التعارض.
8. تشجيع الدراسات الأكاديمية المقارنة حول دور قضاء التحكيم في تطوير قواعد تنازع الاختصاص.
9. اعتماد التحكيم كأداة رئيسة لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستقرار القانوني.
10. اقتراح إعداد اتفاقيات دولية خاصة بتنظيم تنازع الاختصاص بين القضاء الوطني والتحكيم الدولي.

الهوامش

(1) عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2010م، ص 1125.

(2) فتحي والي، التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2013م، ص 47.

(3) علي حسن الشاذلي، قانون التحكيم، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2014م، ص 29.

(4) (Pierre Mayer & Audley Sheppard, International Arbitration: Law and Practice, London, Oxford University Press, 3rd ed., 2020, p. 12.

(5) عبد الحميد الأحدب، التحكيم الدولي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الرابعة، 2016م، ص 85.

(6) Julian Lew, Loukas Mistelis & Stefan Kröll, Comparative International Commercial Arbitration, The Hague, Kluwer Law International, 2nd ed., 2021, p. 55.

(7) حسام الدين أهواني، التحكيم التجاري الدولي، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2018م، ص 33.

(8) عبد الكريم القليوبي، التحكيم التجاري الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2015م، ص 41.

(9) محمد عبد الله أبو زيد، شرح قانون التحكيم، القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2017م، ص 22.

(10) Gary Born, International Commercial Arbitration, New York, Wolters Kluwer, 3rd ed., 2021, p. 68.

(11) عبد الحميد الأحدب، الوجيز في التحكيم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2019م، ص 57.

(12) Redfern & Hunter, Law and Practice of International Commercial Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 7th ed., 2022, p. 102.

(13) هشام علي صادق، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2016م، ص 181.

(14) عبد المنعم البدراوي، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 2014م، ص 96.

(15) Pierre Lagarde, Le droit international privé, Paris, Dalloz, 8e éd., 2020, p. 143.

(16) Paul Lagarde, Private International Law, Oxford, Hart Publishing, 2019, p. 61.

(17) عبد الكريم سلامة، النظرية العامة لتنازع القوانين، عمّان، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2018م، ص 122.

(18) Gary Born, International Arbitration and Conflict of Laws, The Hague, Kluwer Law International, 2020, p. 89.

(19) هشام علي صادق، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2016م، ص 213.

(20) عبد المنعم البدراوي، أصول القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2013م، ص 147.

(21) Jean-Michel Jacquet, Droit international privé, Paris, LexisNexis, 6e éd., 2021, p. 201.

(22) عبد الحميد الأحدب، التحكيم والقضاء، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2017م، ص 133.

(23) Redfern & Hunter, Law and Practice of International Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 7th ed., 2022, p. 145.

(24) Paul Mayer, International Arbitration and Jurisdiction, London, Sweet & Maxwell, 2020, p. 177.

(25) محمد حسنين، سلطان الإرادة في التحكيم التجاري الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2019م، ص 61.

(26) عبد الكريم محمد شرف، التحكيم في العقود الدولية، عمّان، دار الثقافة، الطبعة الثانية، 2020م، ص 88.

(27) Mustill & Boyd, The Law and Practice of Commercial Arbitration in England, London, Butterworths, 2nd ed., 2018, p. 45.

(28) Nigel Blackaby et al., Redfern and Hunter on International Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 7th ed., 2022, p. 93.

(29) خالد عبد الرحمن، شرط التحكيم وأثره في الاختصاص القضائي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018م، ص 104.

30)Emmanuel Gaillard, Legal Theory of International Arbitration, Leiden, Martinus Nijhoff Publishers, 2019, p. 71.

(31) علي جاسم حسين، التحكيم التجاري في القانون العراقي والمقارن، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، 2016، ص 44.

(32) محمد حسين عبد الستار، النظام القانوني للتحكيم التجاري الدولي، بغداد، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2018، ص 71.

(33) فوزي محمد سامي، قانون التحكيم في المعاملات التجارية الدولية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، 2017، ص 63.

(34)Gary B. Born, International Commercial Arbitration, New York, Wolters Kluwer Law & Business, 2nd Edition, 2014, p. 215.

(35)Julian D. M. Lew, Loukas A. Mistelis, Stefan Kröll, Comparative International Commercial Arbitration, Alphen aan den Rijn, Kluwer Law International, 2nd Edition, 2015, p. 134 .

(36) عبد القادر قوريني، التحكيم والنظام العام، الجزائر، دار هومة، الطبعة الأولى، 2017م، ص 55.

(37) حسن صبري، حدود التحكيم في المنازعات المدنية، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2016م، ص 79.

(38) William Park, Arbitration of International Business Disputes, Oxford, Oxford University Press, 2020, p. 133.
(39) محمد عبد اللطيف، تنفيذ أحكام التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2018م، ص 142.
(40) Julian Lew, Arbitration in International Trade, London, Sweet & Maxwell, 2019, p. 98.
(41) عبد الله سليمان، القضاء والتحكيم في المنازعات الدولية، عمّان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2021م، ص 121.
(42) أحمد أبو الوفا، الرقابة القضائية على التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2019م، ص 67.
(43) سعيد شرف الدين، بطلان حكم التحكيم، بيروت، دار الرافدين، الطبعة الأولى، 2017م، ص 94.
(44)Gary Born, International Arbitration: Cases and Materials, New York, Wolters Kluwer, 2nd ed., 2020, p. 256.
(45) عبد الرحمن العلام، النظام العام في التحكيم الدولي، الرباط، دار الأمان، الطبعة الأولى، 2018م، ص 88.
(46) (Jean-Baptiste Racine, L'arbitrage commercial international, Paris, LGDJ, 2021, p. 144.
(47) محمد فوزي عبد الله، التحكيم والقضاء، القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2020م، ص 159.
(48) عبد الكريم بناني، أثر التحكيم على الاختصاص القضائي، الدار البيضاء، دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، 2019م، ص 73.
(49) عبد الله العطار، حجية أحكام التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2018م، ص 101.
(50) Franco Ferrari, Private International Law, Cheltenham, Edward Elgar Publishing, 2021, p. 211.
51) (Stefan Kröll, International Arbitration and Jurisdiction, The Hague, Kluwer Law International, 2020, p. 164.
(52) حسين عبد الرحمن، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2017م، ص 136.
(53) (Emmanuel Gaillard & John Savage, Fouchard, Gaillard, Goldman on International Commercial Arbitration, The Hague, Kluwer Law International, 2021, p. 287.
(54) محمود مصطفى القاضي تركي، نقل الاختصاص من القضاء الوطني إلى التحكيم التجاري (دراسة مقارنة)، (مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية)، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص 88–115.
(55) مجلس القضاء الأعلى العراقي، تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في العراق وفقًا لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك 1958)، بغداد 2022.
(56) سامية كسال، إعمال النظام العام في الرقابة القضائية على أحكام التحكيم التجاري الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص 1128–1149.
(57) " Cases where Vietnamese Courts refuse to recognize and enforce foreign arbitral awards" ، DSDC.2026 ، يناير
(58) عبد الحميد متولي، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2017م، ص 241.
(59) أحمد شرف الدين، تنازع القوانين في التحكيم الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2019م، ص 88.
(60)Bernd von Hoffmann, International Arbitration and Choice of Law, Munich, C.H. Beck, 2020, p. 73.
(61)Claire Kessedjian, Principles of International Commercial Arbitration, Paris, LGDJ, 2019, p. 114.
(62) محمد يوسف موسى، التحكيم التجاري الدولي، عمّان، دار وائل، الطبعة الأولى، 2020م، ص 132.
(63) George Bermann, International Arbitration and Private International Law, New York, Springer, 2021, p. 159.
(64) رباح فاطمة الزهراء، بشرى عمور، دور المحكم في تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع، الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 1، 2023، ص 360.
(65) طه أحمد عثمان أبومهارة وأسامة سعد محمد اشليبطه، دور التحكيم في تنفيذ حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق، ليبيا، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، الطبعة الأولى، 2023، ص 42.
(66) علاء حسين علي، القانون الواجب التطبيق على شرط التحكيم في عقود التجارة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة، Journal of Kufa Studies Center، المجلد 1، العدد 41، 2025، ص 15–17.
(67) حسنين جبار شكير، الأسس القانونية لتحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع المحكم فيه – دراسة في مشروع قانون التحكيم التجاري العراقي لعام 2011، مجلة لارك، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص 318.
(68)عبد الكريم علوان، القانون الواجب التطبيق في التحكيم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018م، ص 101.
(69) أحمد محمد عبد العزيز، القواعد الموضوعية في التحكيم الدولي، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2019م، ص 77.

(70) Stefan Kröll, Conflict of Laws in International Arbitration, The Hague, Kluwer Law International, 2020, p. 96.
(71) Franco Ferrari, Uniform Law and International Arbitration, Cheltenham, Edward Elgar, 2018, p. 142.
(72) محمد محمود حلمي، التحكيم والقواعد الموضوعية، القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2021م، ص 118.
(73) Jan Paulsson, The Idea of Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 2021, p. 164.
(74) علاء حسين علي شبع، ترسيخ القضاء الخاص (التحكيم) للصفة القانونية للأحكام الموضوعية في العقود التجارية الدولية، Journal of Kufa Studies Center، المجلد 1، العدد 74(A)، جامعة الكوفة، 2024، ص 334–336.
(75) موقع المرجع القانوني العربي، طبيعة العلاقة بين منهج القواعد الموضوعية ومنهج قاعدة الإسناد، نشر 10 تشرين الثاني 2022.
(76) عبد الرحمن شلقم، القانون التجاري الدولي، الرباط، دار الأمان، الطبعة الأولى، 2018م، ص 203.
(77) محمد إبراهيم عبد الله، الأعراف التجارية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2019م، ص 97.
(78) Ole Lando, The Lex Mercatoria in International Arbitration, Copenhagen, DJØF Publishing, 2020, p. 58.
(79) Emmanuel Gaillard, Aspects philosophiques du droit de l'arbitrage international, Paris, LGDJ, 2019, p. 131.
(80) محمد سعيد عبد الغني، القانون العابر للحدود، عمّان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2020م، ص 165.
(81)Filip De Ly, International Business Law and Lex Mercatoria, Oxford, Hart Publishing, 2021, p. 204.
(82) شريف هنية، إعمال القواعد العابرة للحدود في التحكيم التجاري الدولي، Revue Académique de la Recherche Juridique، العدد 2، 2014، ص 146–169.
(83) عوض الله شيبة الحمد السيد، رؤية قانونية في آلية تطبيق قواعد التجارة الدولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 55، العدد 1، 2022، ص 235–264.
(84) دينوري أيوب، تطبيق المحكم الدولي لعادات وأعراف التجارة الدولية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، 2020، ص 359–373.
(85) عبد المالك باسود، ماهية القواعد عبر الدولية في التحكيم التجاري الدولي، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص 183–206.
(86) عبده جميل غصوب، إشكالية الطبيعة القانونية للأعراف التجارية الدولية Lex Mercatoria، نداء الوطن، 2025.
(87) عبد الله بن سليمان، التحكيم والتشريع، الرياض، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2019م، ص 88.
(88) محمد زكي أبو عامر، المرونة في التحكيم الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2020م، ص 134.
(89) (Luca Radicati di Brozolo, Arbitration and Mandatory Rules, Paris, ICC Publishing, 2019, p. 71.
(90) عبد الكريم الطائي، القانون الدولي الخاص المعاصر، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، 2021م، ص 156.
(91) Gary Born, International Commercial Arbitration, New York, Wolters Kluwer, 4th ed., 2021, p. 311.
(92) Mauro Rubino-Sammartano, International Arbitration Law, The Hague, Kluwer Law International, 2020, p. 189.
(93) محمود عبد الحميد، مرونة قضاء التحكيم في معالجة القوانين الناقصة أو الغامضة في النزاعات الدولية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، مصر، 2021، ص 101–124.
(94) جمال عبد الغني، مرونة التحكيم الدولي في تجاوز قيود التشريعات الوطنية، مجلة القانون الدولي المعاصر، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص 45–67.
(95) علاء حسين علي شبع، مرونة التحكيم الدولي في حل النزاعات الاقتصادية المعقدة، Journal of Kufa Studies Center، المجلد 1، العدد 43، 2025، ص 42–47.
(96) محمد صلاح الدين، دور التحكيم الدولي في تجاوز القصور التشريعي في القوانين الوطنية، مجلة الدراسات القانونية العربية، 2022، ص 112–136. (almerja.com)
(97) عبده جميل غصوب، مرونة قضاء التحكيم الدولي وأثرها في تفضيل الأطراف للتحكيم على المحاكم الوطنية، نداء الوطن، 2025، ص 21–34. (nidaalwatan.com)

(98) عبد الفتاح عبد الباسط، الاختصاص القضائي الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2018م، ص 211.
(99) أحمد أبو الوفا، نظرية الاختصاص القضائي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2019م، ص 156.
(100) Hélène Gaudemet-Tallon, Compétence et exécution des jugements en Europe, Paris, LGDJ, 6e éd., 2020, p. 98.
(101) محمد عبد السلام، التحكيم في العلاقات التجارية الدولية، عمّان، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2021م، ص 124.
(102) Redfern & Hunter, Law and Practice of International Commercial Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 2021, p. 67.
(103) Pierre Mayer, La justice arbitrale internationale, Paris, Dalloz, 2020, p. 143.
(104) عبد الكريم الشرفي، شرط التحكيم وأثره القانوني، صنعاء، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2019م، ص 88.
(105) محمد حسين منصور، التحكيم والاتفاق عليه، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2020م، ص 111.
(106) Julian Lew, Arbitration Agreements and Jurisdiction, London, Sweet & Maxwell, 2019, p. 54.
(107) عبد الله محمد العوضي، تنازع الاختصاص في المنازعات الدولية، الكويت، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، 2021م، ص 176.
(108) Nigel Blackaby, International Arbitration Agreements, Oxford, Oxford University Press, 2020, p. 89.
(109) Jean-Baptiste Racine, L'arbitrage commercial international, Paris, LGDJ, 2021, p. 162.
(110) سامي عبد الحميد، فعالية التحكيم الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2019م، ص 97.
(111) عبد العزيز شيبة، إجراءات التحكيم التجاري، عمّان، دار وائل، الطبعة الأولى، 2020م، ص 134.
(112) Gary Born, International Arbitration: Cases and Materials, New York, Wolters Kluwer, 2020, p. 412.
(113) محمد عبد القادر الفقي، ضمانات العدالة في التحكيم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2021م، ص 188.
(114) Emmanuel Gaillard, Legal Theory of International Arbitration, Leiden, Brill, 2018, p. 219.
(115) Margaret Moses, The Principles and Practice of International Commercial Arbitration, Cambridge, CUP, 2021, p. 301.
(116) عبد الله حسين، التحكيم وتنازع الاختصاص، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، 2021م، ص 143.
(117) محمد علي الجبوري، تطور تشريعات التحكيم، عمّان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2020م، ص 99.
(118) Thomas Schultz, Transnational Legality in Arbitration, Oxford, OUP, 2021, p. 118.
(119) Luca Radicati di Brozolo, Arbitration and Private International Law, Milan, Giuffrè, 2020, p. 203.
(120) محمد طه بدوي، القانون الدولي الخاص الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2019م، ص 176.
(121) Stefan Kröll, International Arbitration and Jurisdiction, The Hague, Kluwer Law International, 2021, p. 257.

المصادر

اولا: العربية

1. أحمد أبو الوفا، الرقابة القضائية على التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2019م.
2. أحمد شرف الدين، تنازع القوانين في التحكيم الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2019م.
3. أحمد محمد عبد العزيز، القواعد الموضوعية في التحكيم الدولي، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2019م.
4. جمال عبد الغني، مرونة التحكيم الدولي في تجاوز قيود التشريعات الوطنية، مجلة القانون الدولي المعاصر، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2020.
5. حسام الدين أهواني، التحكيم التجاري الدولي، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2018.
6. حسن صبري، حدود التحكيم في المنازعات المدنية، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2016م.
7. حسنين جبار شكير، الأسس القانونية لتحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع المحكم فيه – دراسة في مشروع قانون التحكيم التجاري العراقي لعام 2011، مجلة لارك، المجلد 8، العدد 2، 2019.
8. حسين عبد الرحمن، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2017م.
9. خالد عبد الرحمن، شرط التحكيم وأثره في الاختصاص القضائي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018م.

10. دينوري أيوب، تطبيق المحكم الدولي لعادات وأعراف التجارة الدولية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، 2020.
11. رباح فاطمة الزهراء، بشرى عمور، دور المحكم في تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع، الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 1، 2023.
12. سامي عبد الحميد، فعالية التحكيم الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2019م.
13. سامية كسال، إعمال النظام العام في الرقابة القضائية على أحكام التحكيم التجاري الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019.
14. سعيد شرف الدين، بطلان حكم التحكيم، بيروت، دار الرافدين، الطبعة الأولى، 2017م.
15. شريف هنية، إعمال القواعد العابرة للحدود في التحكيم التجاري الدولي، Revue Académique de la Recherche Juridique، العدد 2، 2014.
16. طه أحمد عثمان أبومهارة وأسامة سعد محمد اشليبطه، دور التحكيم في تنفيذ حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق، ليبيا، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، الطبعة الأولى، 2023.
17. عبد الحميد الأحدب، التحكيم الدولي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الرابعة، 2016م.
18. عبد الحميد الأحدب، التحكيم والقضاء، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2017م.
19. عبد الحميد الأحدب، الوجيز في التحكيم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2019م.
20. عبد الحميد متولي، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2017م.
21. عبد الرحمن العلام، النظام العام في التحكيم الدولي، الرباط، دار الأمان، الطبعة الأولى، 2018م.
22. عبد الرحمن شلقم، القانون التجاري الدولي، الرباط، دار الأمان، الطبعة الأولى، 2018م.
23. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2010م.
24. عبد العزيز شيبة، إجراءات التحكيم التجاري، عمّان، دار وائل، الطبعة الأولى، 2020م.
25. عبد الفتاح عبد الباسط، الاختصاص القضائي الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2018م.
26. عبد القادر قوريني، التحكيم والنظام العام، الجزائر، دار هومة، الطبعة الأولى، 2017.
27. عبد الكريم الشرفي، شرط التحكيم وأثره القانوني، صنعاء، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2019م.
28. عبد الكريم الطائي، القانون الدولي الخاص المعاصر، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، 2021م.
29. عبد الكريم القليوبي، التحكيم التجاري الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2015م.
30. عبد الكريم بناني، أثر التحكيم على الاختصاص القضائي، الدار البيضاء، دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، 2019م.
31. عبد الكريم سلامة، النظرية العامة لتنازع القوانين، عمّان، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2018م، ص 122.
32. عبد الكريم علوان، القانون الواجب التطبيق في التحكيم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018.
33. عبد الكريم محمد شرف، التحكيم في العقود الدولية، عمّان، دار الثقافة، الطبعة الثانية، 2020.
34. عبد الله العطار، حجية أحكام التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2018م.
35. عبد الله بن سليمان، التحكيم والتشريع، الرياض، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2019م.
36. عبد الله حسين، التحكيم وتنازع الاختصاص، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، 2021م.
37. عبد الله سليمان، القضاء والتحكيم في المنازعات الدولية، عمّان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2021م.
38. عبد الله محمد العوضي، تنازع الاختصاص في المنازعات الدولية، الكويت، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، 2021م.
39. عبد المالك باسود، ماهية القواعد عبر الدولية في التحكيم التجاري الدولي، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 1، العدد 1، 2014.
40. عبد المنعم البدراوي، أصول القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2013م.
41. عبد المنعم البدراوي، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 2014م.
42. عبده جميل غصوب، إشكالية الطبيعة القانونية للأعراف التجارية الدولية Lex Mercatoria، نداء الوطن، 2025.
43. عبده جميل غصوب، مرونة قضاء التحكيم الدولي وأثرها في تفضيل الأطراف للتحكيم على المحاكم الوطنية، نداء الوطن، 2025.
44. علاء حسين علي شبع، ترسيخ القضاء الخاص (التحكيم) للصفة القانونية للأحكام الموضوعية في العقود التجارية الدولية، Journal of Kufa Studies Center، المجلد 1، العدد 74(A)، جامعة الكوفة، 2024.
45. علاء حسين علي شبع، مرونة التحكيم الدولي في حل النزاعات الاقتصادية المعقدة، Journal of Kufa Studies Center، المجلد 1، العدد 43، 2025.
46. علاء حسين علي، القانون الواجب التطبيق على شرط التحكيم في عقود التجارة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة، Journal of Kufa Studies Center، المجلد 1، العدد 41، 2025.
47. علي جاسم حسين، التحكيم التجاري في القانون العراقي والمقارن، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، 2016.

48. علي حسن الشاذلي، قانون التحكيم، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2014.
49. عوض الله شيبة الحمد السيد، رؤية قانونية في آلية تطبيق قواعد التجارة الدولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 55، العدد 1، 2022.
50. فتحي والي، التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2013م.
51. فوزي محمد سامي، قانون التحكيم في المعاملات التجارية الدولية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، 2017.
52. مجلس القضاء الأعلى العراقي، تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في العراق وفقًا لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك 1958)، بغداد 2022.
53. محمد إبراهيم عبد الله، الأعراف التجارية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2019م.
54. محمد حسنين، سلطان الإرادة في التحكيم التجاري الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2019م.
55. محمد حسين عبد الستار، النظام القانوني للتحكيم التجاري الدولي، بغداد، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2018.
56. محمد حسين منصور، التحكيم والاتفاق عليه، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2020م.
57. محمد زكي أبو عامر، المرونة في التحكيم الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2020م.
58. محمد سعيد عبد الغني، القانون العابر للحدود، عمّان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2020م.
59. محمد صلاح الدين، دور التحكيم الدولي في تجاوز القصور التشريعي في القوانين الوطنية، مجلة الدراسات القانونية العربية، 2022.
60. محمد طه بدوي، القانون الدولي الخاص الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2019.
61. محمد عبد السلام، التحكيم في العلاقات التجارية الدولية، عمّان، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2021م.
62. محمد عبد القادر الفقي، ضمانات العدالة في التحكيم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2021م .
63. محمد عبد اللطيف، تنفيذ أحكام التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2018م.
64. محمد عبد الله أبو زيد، شرح قانون التحكيم، القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2017م.
65. محمد علي الجبوري، تطور تشريعات التحكيم، عمّان، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2020م.
66. محمد فوزي عبد الله، التحكيم والقضاء، القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2020م.
67. محمد محمود حلمي، التحكيم والقواعد الموضوعية، القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2021م.
68. محمد يوسف موسى، التحكيم التجاري الدولي، عمّان، دار وائل، الطبعة الأولى، 2020م.
69. محمود عبد الحميد، مرونة قضاء التحكيم في معالجة القوانين الناقصة أو الغامضة في النزاعات الدولية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، مصر، 2021، ص 101–124.
70. محمود مصطفى القاضي تركي، نقل الاختصاص من القضاء الوطني إلى التحكيم التجاري (دراسة مقارنة)، (مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية)، المجلد 5، العدد 2، 2022.
71. هشام علي صادق، القانون الدولي الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2016م.

ثانيا: الاجنبية

1- Bernd von Hoffmann, International Arbitration and Choice of Law, Munich, C.H. Beck, 2020
2- Cases where Vietnamese Courts refuse to recognize and enforce foreign arbitral awards" ،DSDC ، يناير 2026.
3- Claire Kessedjian, Principles of International Commercial Arbitration, Paris, LGDJ, 2019
4- Emmanuel Gaillard & John Savage, Fouchard, Gaillard, Goldman on International Commercial Arbitration, The Hague, Kluwer Law International, 2021
5- Emmanuel Gaillard, Aspects philosophiques du droit de l'arbitrage international, Paris, LGDJ, 2019
6- Emmanuel Gaillard, Legal Theory of International Arbitration, Leiden, Martinus Nijhoff Publishers, 2019
7- Emmanuel Gaillard, Legal Theory of International Arbitration, Leiden, Brill, 2018
8- Filip De Ly, International Business Law and Lex Mercatoria, Oxford, Hart Publishing, 2021
9- Franco Ferrari, Private International Law, Cheltenham, Edward Elgar Publishing, 2021
10- Franco Ferrari, Uniform Law and International Arbitration, Cheltenham, Edward Elgar, 2018
11- Gary B. Born, International Commercial Arbitration, New York, Wolters Kluwer Law & Business, 2nd Edition, 2014, p. 215.
12- Gary Born, International Arbitration and Conflict of Laws, The Hague, Kluwer Law International, 2020
13- Gary Born, International Arbitration: Cases and Materials, New York, Wolters Kluwer, 2nd ed., 2020

14- Gary Born, International Arbitration: Cases and Materials, New York, Wolters Kluwer, 2020
15- Gary Born, International Commercial Arbitration, New York, Wolters Kluwer, 3rd ed., 2021
16- Gary Born, International Commercial Arbitration, New York, Wolters Kluwer, 4th ed., 2021
17- George Bermann, International Arbitration and Private International Law, New York, Springer, 2021
18- Hélène Gaudemet-Tallon, Compétence et exécution des jugements en Europe, Paris, LGDJ, 6e éd., 2020
19- Jan Paulsson, The Idea of Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 2021
20- Jean-Baptiste Racine, L'arbitrage commercial international, Paris, LGDJ, 2021
21- Jean-Baptiste Racine, L'arbitrage commercial international, Paris, LGDJ, 2021
22- Jean-Michel Jacquet, Droit international privé, Paris, LexisNexis, 6e éd., 2021
23- Julian D. M. Lew, Loukas A. Mistelis, Stefan Kröll, Comparative International Commercial Arbitration, Alphen aan den Rijn, Kluwer Law International, 2nd Edition, 2015, p. 134.
24- Julian Lew, Arbitration Agreements and Jurisdiction, London, Sweet & Maxwell, 2019
25- Julian Lew, Arbitration in International Trade, London, Sweet & Maxwell, 2019
26- Julian Lew, Loukas Mistelis & Stefan Kröll, Comparative International Commercial Arbitration, The Hague, Kluwer Law International, 2nd ed., 2021
27- Luca Radicati di Brozolo, Arbitration and Mandatory Rules, Paris, ICC Publishing, 2019
28- Luca Radicati di Brozolo, Arbitration and Private International Law, Milan, Giuffrè, 2020
29- Margaret Moses, The Principles and Practice of International Commercial Arbitration, Cambridge, CUP, 2021
30- Mauro Rubino-Sammartano, International Arbitration Law, The Hague, Kluwer Law International, 2020
31- Mustill & Boyd, The Law and Practice of Commercial Arbitration in England, London, Butterworths, 2nd ed., 2018
32- Nigel Blackaby et al., Redfern and Hunter on International Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 7th ed., 2022
33- Nigel Blackaby, International Arbitration Agreements, Oxford, Oxford University Press, 2020
34- Ole Lando, The Lex Mercatoria in International Arbitration, Copenhagen, DJØF Publishing, 2020
35- Paul Lagarde, Private International Law, Oxford, Hart Publishing, 2019
36- Paul Mayer, International Arbitration and Jurisdiction, London, Sweet & Maxwell, 2020
37- Pierre Lagarde, Le droit international privé, Paris, Dalloz, 8e éd., 2020
38- Pierre Mayer & Audley Sheppard, International Arbitration: Law and Practice, London, Oxford University Press, 3rd ed., 2020
39- Pierre Mayer, La justice arbitrale internationale, Paris, Dalloz, 2020
40- Redfern & Hunter, Law and Practice of International Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 7th ed., 2022
41- Redfern & Hunter, Law and Practice of International Commercial Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 7th ed., 2022
42- Redfern & Hunter, Law and Practice of International Commercial Arbitration, Oxford, Oxford University Press, 2021
43- Stefan Kröll, Conflict of Laws in International Arbitration, The Hague, Kluwer Law International, 2020
44- Stefan Kröll, International Arbitration and Jurisdiction, The Hague, Kluwer Law International, 2020
45- Stefan Kröll, International Arbitration and Jurisdiction, The Hague, Kluwer Law International, 2021
46- Thomas Schultz, Transnational Legality in Arbitration, Oxford, OUP, 2021
47- William Park, Arbitration of International Business Disputes, Oxford, Oxford University Press, 2020